

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ - يونيو ١٩٩١

## مجرد رأي رد من الشريف

الذين اتصلوا بي من ضحايا الشريف أكبر كثيراً مما كنت أتصور ولكن أمانة الكلمة تحتم علي أن أنشر رداً تليق به من عبد اللطيف الشريف بشرح فيه أسباب الأزمة التي يواجهها نقول رسالة الشريف تنكسر مجموعة شركتنا من ٥٧ شركة صناعية وتجارية وخدمية واسكن تبلغ رؤوس أموالها أكثر من ٢ مليار جنيه علاوة على أكثر من ٢ مليون متر مربع من الأراضي المتميزة بالقاهرة والسيد وابوسلطن وكبيريت . إلا أننا فوجئنا بمواقفة مجلس الوزراء على قيام الشركة كشركة تلتقي أسواق ولكن بشروط خفض رأسمالها من ١٠٠ مليون إلى ٧٥ مليون جنيه أي مطلوب من الشركة التصفية برد الأموال إلى المستثمرين مع عدم تلقي بديل لها والاستمرار في أن واحد ومع بداية هذا العام (٩١) واجهت بعض الشركات التي تساهم فيها شركة الشريف صعوبات ضخمة خارجة عن إرادتها منها السماح بالاستيراد من الخارج لشركات القطاع العام والخاص لنفس إنتاج الشركة وبجودة أقل (تعليق مدام بجودة أقل فعسا الخوف من المنافسة) - تأثر السوق المصرية بموجة الكساد العالمي وتقصص حجم المبيعات وبالتالي عدم توافر السيولة المتوقعة - عدم انتظام التوريد من مجمع البتروكيماويات بالمصرية ورفع الأسعار - تأثر الأوضاع الاقتصادية نتيجة أزمة الخليج حيث انخفض دخل الكثيرين بسبب توقف التحويلات من الخارج . ونتيجة لذلك انكمش حجم المبيعات في كل الشركات مما زاد من حدة مشكلة السيولة النقدية وقد تقدمنا بمنكرة رسمية إلى المسئولين لإعادة جدولة مواعيد سداد الكوبونات مما يحفظ حقوق المودعين على أسس أن حرب الخليج طرف طاريء، وتدخل تحت بند القوة القاهرة ولأن أصول شركتنا وهي شركات صناعية يصعب بيعها كما تغذر بيع الأراضي والعقارات بسبب الأزمة الاقتصادية المؤقتة حالياً .

## صلاح منتصر

الشركات للعمل ولها لاحتم القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ في مجل تلقي الاموال لاستثمارها ان تستمر المنشأة التي تم توفيق اوضاعها في العمل كمنشأة مستمرة وبالتالي لا تكون هناك اى حلجة الى الزامها برد جميع الاموال السلق تلتقيها في مدة محددة وإنما في ضوء برنامج يتناسب مع التطلقات النقدية للمنشأة والتي يكون مصدرها اى اسواق جديدة من مودعين احتياطات وارباح مرحلة لهذه الشركات . اية سيولة متاحة من مصدر اخرى . اما ان يفرض على الشركة التي تم توفيق اوضاعها برد جميع الاموال خلال ٤ سنوات فإن هذا مستحيل ومتعارض تماماً ولا ينأى الا من خلال التصفية بالتصريف في الاصول بالبيع وهو أيضاً لا يمكن ان يتم الا في اطار ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي تواجهها السوق المصرية اليوم .. وإلى الغد بإذن الله .